

## الكنيست يقرّ مشروع قانون "شرعنة المستوطنات" الذي يتيح مصادرة أراضٍ في الضفة الغربية والقدس\*

القدس المحتلة، 6 / 2 / 2017. [مقتطفات]

صوّت البرلمان الإسرائيلي مساء اليوم الاثنين إلى صالح مشروع قانون يشرّع آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة بأثر رجعي، فيما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أنه قام بإبلاغ الإدارة الأميركية بذلك. ودعم مشروع القانون عند طرحه للتصويت في الكنيست 60 عضواً، فيما عارضه 52 في القراءتين الثانية والثالثة، وبذلك أصبح قانوناً معتمداً عليه. وخلال الجلسة العامة للبرلمان ندّد زعيم حزب العمل المعارض الذي يتّأس كتلة المعارضة في الكنيست، يتسحاق هيرتسوغ، بهذا "القانون الحقيّر" الذي "سيؤدي إلى ضم ملايين الفلسطينيين"، ويعرّض، حسب قوله، الجنود والسياسيين الإسرائيليين لمحاكمات في محاكم دولية. وردّ وزير العلوم والتكنولوجيا عوفير أكونيس من حزب الليكود اليميني بالقول: "كل أرض إسرائيل هي ملك الشعب اليهودي، وهذا الحق أبدي ولا يمكن التشكيك فيه". ووصفت حركة "سلام الآن" اليسارية في إسرائيل القانون بأنه "وصمة عار على كنيست إسرائيل"، فيما أعلنت [...] أنها ستلتزم للمحكمة العليا ضد القانون، وقالت:

---

\* المصدر: 24NEWS، في الرابط الإلكتروني التالي:

<https://tinyurl.com/lw6lf88>

"نتنياهو هو يسمح بسرقة الأراضي، مما يجعل العسكريين في إسرائيل عرضة للمحكمة الدولية من أجل ضمان بقاءه سياسياً، لكننا سنقوم بالالتماس للمحكمة العليا ضد هذا القانون." وإلى جانب حركة "سلام الآن"، ستتقدم جمعية "حقوق المواطن" بالالتماس أيضاً. وألمح المدعي العام للحكومة أفيخاي ماندلبليط باستمرار أنه في حين وصل استئناف إلى المحكمة العليا في إسرائيل ضد القانون فإنه "من الصعب الدفاع عنه." وفي أول ردة فعل فلسطينية، قالت منظمة التحرير الفلسطينية إن القانون الإسرائيلي الجديد "يشرّع سرقة" الأراضي الفلسطينية لحساب المستوطنين، فيما قال المتحدث باسم فتح للإعلام الدولي زياد خليل أبو زياد إن "الشعب الفلسطيني وحركة فتح لن يرضخوا للاحتلال الإسرائيلي."

### معارضو القانون يرونه "سرقة أراضٍ فلسطينية"

ويرى معارضو القانون أنه يشرّع سرقة الأراضي الفلسطينية، ويقولون إن إسرائيل ستطبق من خلاله لأول مرة قانونها المدني في الضفة الغربية، ليس فقط على الأفراد، وإنما على أراضٍ معترف بها أنها فلسطينية. ووصف زعيم حزب العمال يتسحاق هيرتسوغ القانون بأنه إعلان ضم. ويشكل القانون خطوة في اتجاه ضم أجزاء من الضفة الغربية، وهو ما يدعو إليه وزراء في الحكومة الإسرائيلية الأكثر يمينية علناً، مثل وزير التعليم نفتالي بينت زعيم حزب البيت اليهودي المؤيد للاستيطان والمعارض لإقامة دولة فلسطينية. ويسعى القانون إلى إرضاء لوبي المستوطنين بعد إجلاء وهدم بؤرة عمونا الاستيطانية العشوائية الأسبوع الماضي، والتي كان يقطنها بين 200 و300 مستوطن، وتقع شمال شرق رام الله. والهدف من هذا القانون تشريع البؤر الاستيطانية العشوائية التي تُعتبر غير قانونية، ليس بموجب القانون الدولي فحسب، بل أيضاً وفق القانون الإسرائيلي. وفي إقراره أضفى هذا

القانون شرعية وبأثر رجعي على 3921 مسكناً بُنيت بشكل غير قانوني على أراضٍ فلسطينية، كما كرس مصادرة 8183 دونماً (نحو 800 هكتار) من أراضٍ فلسطينية خاصة، بحسب حركة "السلام الآن" المناهضة للاستيطان. وتعتبر هذه الحركة أن هذا القانون يشكل "سرقة كبيرة للعقارات، ما سيؤدي ليس فقط إلى مصادرة 800 هكتار من الأملاك الخاصة الفلسطينية، لكنه يمكن أيضاً أن يحرم الإسرائيليين والفلسطينيين من فرصة التوصل إلى حل الدولتين." ويعيش قرابة 400 ألف شخص في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بحسب السلطات الإسرائيلية، وسط 2,6 مليون فلسطيني، [و] يضاف هؤلاء إلى أكثر من 200 ألف مستوطن في القدس الشرقية حيث يعيش نحو 300 ألف فلسطيني. ومن لندن أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في تصريح للصحافيين الذين يرافقونه في زيارته أنه أعلم الحليف الأميركي بمشروع القانون الذي تم التصويت عليه مساء اليوم. وقال نتنياهو حسبما نقلت عنه وسائل الإعلام الإسرائيلية: "علينا ألا نفاجئ أصدقاءنا، ولا بد من إعلامهم بما يجري، وهذا ما قمت به."

### القانون يثير قلق المجتمع الدولي

وأثار مشروع القانون قلق المجتمع الدولي. فقد أعرب الموفد الخاص للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط نيكولا ملادينوف الاثنين عن "قلقه" من مشروع القانون، مؤكداً أنه سيؤدي إلى تسهيل "الاستخدام المستمر لأراضٍ فلسطينية خاصة لصالح المستوطنات الإسرائيلية"، واعتبر أنه في حال إقراره "فسيخلف عواقب قانونية طويلة المدى على إسرائيل، ويقلل إلى حد كبير من احتمالات السلام العربي . الإسرائيلي." وتبنى مجلس الأمن الدولي الشهر الماضي قبيل انتهاء ولاية باراك أوباما قراراً يطالب

إسرائيل بوقف الاستيطان فوراً بتأييد 14 من الدول الأعضاء وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت للمرة الأولى منذ 1979. ومنذ تنصيب دونالد ترامب في 20 كانون الثاني / يناير أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لبناء أكثر من ستة آلاف وحدة سكنية استيطانية في الأراضي المحتلة، وأعلن نتنياهو بناء مستوطنة جديدة لمستوطني بؤرة عمونا التي أُخليت. وتواصل الإدارة الأميركية الجديدة التزام الصمت إزاء إعلان بناء مستوطنات جديدة، إلا إن البيت الأبيض اعتبر الأسبوع الماضي أن بناء وحدات استيطانية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة "قد لا يكون عاملاً مساعداً" لحل النزاع الإسرائيلي. الفلسطيني، مؤكداً أنه لم يتخذ بعد موقفاً رسمياً حيال هذا الموضوع. ودعا التيار اليميني الأكثر تطرفاً في الحكومة الإسرائيلية إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة بعد انتخاب ترامب. وأوردت وسائل الإعلام الإسرائيلية الأحد أن نتنياهو سعى لتأجيل مناقشة القانون من أجل تنسيق الأمور مع الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب [الذي التقاه في 15 شباط / فبراير في البيت الأبيض]، إلا إن حزب البيت اليهودي المتطرف والشريك في الائتلاف الحكومي وزعيمه نفتالي بينت رفضاً ذلك. كما حذر المدعي العام للحكومة أفيخاي ماندلبليت من أن مشروع القانون قد يعرض المسؤولين الإسرائيليين لملاحقات قضائية في المحكمة الجنائية الدولية.